المشترى على حملها البايع فإنه البايع باعها الى آخر والحال انه حيار السوال
بطوله الجواب فحرفه يلزم البايع اما تسليم المعصر او تسليم ما سلمه
المشترى اليه من الثمن وكذا يلزم الملتزم حملها رد الاجرة للمشترى هذا
اذا كان المشترى اتلفه من الحبارة الذى لا يقدر عليهم لان المشترى
الاول ليس له فى هذه الحالة الخيار فاذا لم يحصل له المعصر لحصول المانع
من الخيار فيرجع له ما سلمه للبايع والمستاجر لحملها والله اعلم تحريره
من البيع الفاسد والسير مسئله من الشيخ العمودى فيما يتعهد
الحالة فى حمل على حارية فنهبها منه الحالة وحماعه معهم من المتلصص
فمن المسلمين ثم انها طرحت بيد رجل من المسلمين وباعها الى رجل آخر فهل للمالك
الرجوع على البايع او على المشترى افونا ماجورين اثابكم الله الجواب
والله الموفق للصواب ان للمالك الرجوع فى الحارية المذكورة ان شاء على البايع
وان شاء على المشترى لان المقبوض بالبيع الفاسد كالمغصوب قال فى الارشاد
ومقبوض بفاسد كمغصوب اى فان المقبوض بالبيع الفاسد كالمغصوب
حامع ان كلا استيلاء على مال الغير بغير حق فيجب رد الحارية على المالك ويلزم
كلا من المشترى والبايع اجرة المثل للمشترى للمدة التى كانت بايديهما سواء
استوفيا منفعتها او تلفت تحت ايديهما وان بعيت فى يد احدهما ازمه الارش
الارش لانه لخاطب من حمد النوع كل لحظة بردها الى المالك وعلى المشترى
الحارية

الحارية الى المالك ويرجع المشترى او البايع عند التلف للحارية او رجوعها
اليه باى وجه ممكن واما ما يحتج به العامة من ان الكفار اذا نهبوا
مال المسلمين وباعوه كان من حلله املاكهم فهو جهل قبيح ومخالف
للشريعة المطهرة فقد صرح الاصحاب رضى الله عنهم بان مال المسلم المعصوم
مع الكفار الحربيين لا يكون غنيمة يملكونه بل يرد لصاحبه وبذلك افتى مع وضوح
العلامة عبد الله بن عمر بن محمد وهذا لفظ فتاويه مسئله اذا اخذ الكفار من
اموالهم عيار المسلمين التى اخذوها عليهم فهل يملكونها املا فاذا قلتم
لا يملكونها فظفر بهم المسلمون ووجدت من اموالهم اعيان المسلمين
التى اخذوها من عليهم فهل ترد الى اربابها املا وهل يورث الاموال
التى اخذوها من المسلمين لا من المسلمين منهم ولا من اشتراها منهم فى دار
الحرب املا افتونا الجواب ان الكفار الحربيين لا يملكون مال المسلمين
مطلقا سواء اخذوه فى دار الحرب املا واذا ظفر به اخذ وجب عليه رده على
مالكه ولا يجوز لاحد ان يشتريه من الحربيين ولا ممن تلقاه منهم
لا فى دار الحرب ولا غيرها وهذا لا خلاف فيه عند والله اعلم انتهى
وهذا واضح لا شك فيه ولا اشكال وفقنا الله لاتباع الحق بمنه وكرمه
من اسهل لفظ حرونه مسئله اذا باع الى آخر ما حصر فى ارض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)